

## سيناريوهات انهيار النظام الحاكم في قطر.. والتدخل العسكري أمر مطروح



05 سبتمبر 2017 - 21:41

أدت تصرفات الحكومة القطرية إلى الأزمة الدبلوماسية الحالية، وأدت القرارات التي اتخذتها منذ يونيو 2017 إلى حالة من الجمود لا يتوقع أن تتراجع في سياقها دول الرباعي العربي أو قطر عن مواقفها في المستقبل المنظور، فدول الرباعي العربي لا تسعى إلى تصعيد الأزمة الحالية لحالة عنيفة، والواضح أنها لن تلجأ إلى التدخل العسكري، ورغم ذلك فإن هذا السيناريو ما زال مطروحا على طاولة البحث من الناحية النظرية بسبب قرارات قطر المثيرة للجدل وتحالفها المتصاعد مع إيران.

ويشير تقرير أعدته الهيئة المنظمة لمؤتمر قطر في منظور الأمن والاستقرار الدولي الذي سيعقد في لندن منتصف الشهر الجاري، لمحاولة حكومة الدوحة لتعويض خسارتها التجارية عبر توسعة قطاع الطاقة والسحب من الاحتياطات المتوفرة، مرجحة أن يكون التأثير على المواطنين القطريين سببا في إشعال حالة من الغضب الشعبي وربما العنف، في ظل تجاهل النظام للضغط الدولي.

ففي الوقت الذي تحاول فيه قطر التأقلم مع المقاطعة، فإنها تزداد تقريبا مع إيران، ومن المرجح أن يستمر ذلك عام 2018 في ظل تعمق حالة الجمود، على أن تتحول العلاقة بين الدوحة وطهران إلى تحالف استراتيجي من جانب قطر، وبالفعل أصدرت إيران في 6 يوليو الماضي تصريحات تعبر عن رغبتها بأن يتذكر أمير قطر "المعروف" الذي قدمته طهران للدوحة بفتحها للأجواء الإيرانية عقب بدء المقاطعة في يونيو 2017.

ومن المرجح أن تؤدي المحاولة للتوفيق بين هذه العلاقة المتحسنة باضطراد مع إيران والحاجة إلى المحافظة على ود الولايات المتحدة لتكون وسيطا مع دول الرباعي العربي إلى المزيد من ضغط واشنطن على الأمير تميم، وخاصة بالنظر إلى أهمية قاعدة العديد الجوية للولايات المتحدة لإنجاز عملياتها في سوريا والعراق. من المتوقع أن يؤدي الضغط الإيراني المتزايد كلما تفاقت الأزمة، وكلما تزايد اعتماد قطر على طهران إلى حسم هذا الأمر، وخاصة إذا ما اعتقدت إيران أن بوسعها الحصول على تنازلات ضخمة من قطر، مثال زيادة دخلها من حقل الغاز المشترك بين البلدين.

في ظل استمرار الأزمة، فإن ظهور شخصيات توفيقية مقبولة من النخبة القطرية في مقدمة صانعي الأحداث ستزيد، وفي حالة الأسرة الحاكمة، فإن شخصيات من أمثال الشيخ عبد الله بن علي آل ثاني الذي يحظى بدعم القوى الإقليمية قد تضطلع بأدوار رئيسة في المشهد السياسي باعتبارها ذات قدرات أفضل على تحقيق تطلعات مواطني قطر، وذلك على خلاف الأمير تميم، وخاصة إذا استمرت التبعات الاقتصادية للأزمة في التأثير على الاستقرار الاجتماعي والمالي، وهذا متوقع بشكل كبير في ظل استمرار الأزمة.

وأكد التقرير أن احتمالات حدوث انقلاب أو تدخل عسكري قائمة، فإن هذين الاحتمالين يصبحان واردتين، وخاصة إذا ما بدأت عوامل خارجية في التأثير على المعادلة الاستراتيجية للأطراف الفاعلة، وعلى سبيل المثال، إذا ما بدأت قوى الأمن القطري في التصدى العنيف للمواطنين القطريين، فإن ذلك سيقود إلى الاحتجاجات والعنف، وبالتالي إلى المزيد من الضغط على القوى الإقليمية الفاعلة لاتخاذ خطوات تؤمن سلامة القطريين.

وأوضح التقرير أنه في ظل الوقت الذي تشكل فيه الأزمة تحدياً خطيراً على استقرار الحكومة القطرية، وخاصة بالنظر إلى خطابها وتصرفاتها المتهورة، فإن الاستقرار الاقتصادي الذي توفره الاحتياطات المالية الضخمة الذي يعتمد عليه النظام القطري في تعنته الحالي عُرضة للتغير عندما تنقلص الاحتياطات النقدية، مما سيؤدي إلى احتجاجات شعبية وربما حدوث انتفاضة شعبية.

وطرح التقرير 3 سيناريوهات لأزمة الرباعي العربي مع قطر موضحاً أن السيناريو الأهم والأقرب إلى الترحيح هو استمرار عزلة قطر، والمرجح هو استمرار الضغط الاقتصادي والجيوسياسي - غير العسكري - من دول الرباعي العربي على الحكومة القطرية، وقد يؤدي استمرار الضغط الاقتصادي على الحكومة القطرية إلى دفع قطر للتوصل إلى اتفاق مع مجموعة الرباعي العربي وقطر عبر المفاوضات، وذلك بدعم من الولايات المتحدة، عوضاً عن أن يتحول الضغط الاقتصادي المتزايد إلى عنف داخل البلاد نتيجة للاضطرابات التي قد تنشأ نتيجة لآثار المقاطعة على المواطنين القطريين، وربما عبر التدخل العسكري الأجنبي، وهذه نتيجة ليست محبذة بالنسبة للرباعي العربي أو قطر أو المجتمع الدولي.

من المرجح أن تؤدي قيود المقاطعة على التجارة القطرية إلى التزايد في اعتماد الحكومة القطرية على قطاع الطاقة لتعويض الفائد في الدخل التجاري، فقد شرعت قطر بالفعل في تعزيز احتياطاتها المالية من الدخل المستخلص من موارد الطاقة، حيث أعلنت قطر غاز في نهاية شهر يونيو 2017 أنها ستصدر ما يصل إلى 1.1 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال إلى شركة شل لمدة خمس سنوات.

على نحو مماثل، أعلنت قطر للبترول في مطلع يوليو 2017 أنها ستزيد إنتاجها من حقل غاز الشمال بنسبة 30%، ليصبح 100 مليون طن متري في السنة، وذلك عبر مضاعفة حجم مشروع الغاز الجديد في القطاع الجنوبي من حقل الشمال، وفي دلالة على توقع الحكومة القطرية لاستمرار الأزمة، فإن إعلانها سيستغرق عدة شهور ليحدث تأثيراً، ومن المتوقع أن تُعَدّل دول الرباعي العربي من القيود الاقتصادية بالتوازن مع الزيادة في الدخل المستخلص من قطاع الطاقة القطري.

وبالنظر إلى استمرار اعتماد قطر على إيران وتركيا في الطعام والبضائع التموينية، فإن المتوقع حدوث المزيد من التقارب بين قطر وهاتين الدولتين في المستقبل المنظور، ومن الدلائل على ذلك إعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع إيران في 24 أغسطس الماضي، ومن المرجح أن تستمر تلك العلاقة باعتبار حدوث تقارب متزايد مع طهران بخلاف ما تريده دول الرباعي.

وتتعاون إيران وقطر بالفعل بشكل وثيق في سياق إنتاج الطاقة، ويتشاركان الإشراف على حقل غاز الشمال، وهو حقل الغاز الطبيعي الأضخم في العالم.

ومن المرجح أن تدعم قطر احتياطاتها بالدخل الناتج من مصادر الطاقة، مما سيزيد من اعتمادها على إيران حليفاً استراتيجياً، بينما ستشهد العلاقة التجارية بين البلدين تزايداً في استخدام قطر للموانئ والمطارات وغيرها من منظومات البنية التحتية الإيرانية للتعويض عن عدم استخدامها للتسهيلات الإقليمية في مناطق أخرى.

وفي الوقت الذي تحتفظ فيه الحكومة القطرية باحتياطات مالية ضخمة تصل تقريباً إلى 300 مليار دولار أمريكي في الصندوق السيادي إضافة إلى 40 مليار دولار أمريكي في احتياطي النقد الأجنبي بحسب مصرف قطر المركزي، فإن من المرجح أن تشهد البلاد انخفاضاً تدريجياً في جودة الأصول إذا ما استمرت الأزمة لعدة شهور، وسيكون ذلك بالغ التأثير.

وفي قطاعي البنية التحتية والمصارف، مما سيزيد من التكلفة التي يتكبدها مصدر السندات العامة والخاصة، وقد يتم استخدام عامل سحب كافة الأرصدة المنفورة من النظام المصرفي القطري من قبل مجموعة دول الأربعة عاملاً للضغط، وقد تنشأ أزمة تدريجية في السيولة النقدية، ولكن احتياطي البلاد قد يساعدها على تحمل تلك الأعباء لعدة شهور.

ورجح التقرير سيناريو الانقلاب السلمي في ظل تزايد العقوبات القائمة ووجود احتمالات باستمرارها على قطر وهو سيشكل ضغطاً على الأمير تميم، مع تزايد التبرم الشعبي وإمكانية حدوث تدخل عسكري خارجي ليس بوسع القوات المسلحة القطرية، والتي يصل تعداد أفرادها إلى نحو 11 ألف جندياً دحره. أما النتيجة المرتقبة للتصعيد هي أن الأمير تميم سيجأ إلى زيادة الوجود العسكري الإيراني، ويُنشئ قواعد جوية وبرية لقواتها في البلاد، ويسعى للحصول على التدريب والمعدات منها لصالح القوات المسلحة القطرية.

ورجح التقرير سيناريو التدخل الأجنبي في حالة استمرار قطر في استفزاز جيرانها وتجاهل مطالبهم، مما سيقود إلى فترة مطوّلة من العقوبات المالية والاقتصادية مما سيزيد من اعتماد قطر على احتياطاتها من النقد الأجنبي والأصول المملوكة في الخارج وغيرها، وبالتالي إلى عدم استقرار على الصعيد الاقتصادي وتساعد في القلق الشعبي، حيث ستزيد أزمة السيولة أو عدم الاستقرار في القطاع المصرفي الذي تتسبب فيه الخطوات الاقتصادية الصارمة مثل سحب الأصول الدولية التي تمتلكها المصارف القطرية، أو تجميد الاحتياطات القطرية في الخارج من الضغط الذي يشعر به المواطنون القطريون.

وبصرف النظر عن النتيجة التي ستنتهي إليها الأزمة الحالية، فإن كلا من السيناريوهات الثلاثة المطروحة تمثل خطراً على بقاء الحكومة القطرية الحالية.